



# اللقاء الوطني السادس للحوار الفكري التعليم... الواقع وسبل التطوير

(اللقاءات الحوارية بالمناطق)

## منطقة تبوك

السبت ١٥/٤/١٤٢٧هـ الموافق ١٣/٥/٢٠٠٦م

رصد اللجنة العلمية

## بسم الله الرحمن الرحيم

### افتتاح اللقاء

تم افتتاح اللقاء في الساعة الثامنة من صباح يوم السبت ١٥/٤/٢٠٢٧هـ الموافق ١٣/٥/٢٠٠٦م بمنطقة تبوك بتلاوة آيات من الذكر الحكيم، تلا ذلك كلمة معالي الدكتور/ عبدالله بن عمر نصيف نائب رئيس اللقاء الوطني للحوار الفكري تضمنت الترحيب بالمشاركين والمشاركات، وأهداف مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، ورسالته والبرامج التي تم إنجازها، مثنياً دور خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله وسمو ولي عهده الأمين في دعم الحوار الوطني للخروج برؤى وتصورات وتوصيات يتم بلورتها وصياغتها لما فيه خدمة المواطنين في المملكة العربية السعودية.

بعد ذلك، استعرض معاليه مسيرة لقاءات الحوار الوطني بدءاً من اللقاء الأول الذي عقد في الرياض عن العلاقات والمواثيق الدولية وأثر فهمها على الوحدة الوطنية، ثم كان اللقاء الثاني في مكة المكرمة عن الغلو والتطرف بمشاركة الرجال والنساء. ثم اللقاء الثالث عن المرأة الذي عقد في المدينة المنورة، وقد اتخذ الحوار أسلوباً جديداً منذ اللقاء الرابع الذي كان عن الشباب الذي عقد في المنطقة الشرقية حيث تم إقامة (٢٦) ورشة عمل في جميع مناطق المملكة، تلا ذلك اللقاء الوطني الخامس عن العلاقة مع الآخر، وقد أعقب كل لقاء تشرف المشاركون والمشاركات بالتقاء خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله، وعرض ما تم في كل لقاء.

ثم أشار معاليه إلى أهمية الحوار وآدابه وخاصة فيما يتعلق بالبعد عن التجريح أو ذكر الأشخاص، ثم بيّن برنامج المركز في اللقاء الوطني السادس مستعرضاً أهداف اللقاء الوطني السادس التي تنطلق من دراسة الواقع التعليمي وسبل تطويره من خلال أربعة محاور.

وأكد معاليه أهمية الموضوعية والطرح الهادف والبناء، ليتم الاستفادة من حوارات المناطق في صياغة أهداف ومحاور اللقاء الرئيس في منطقة الجوف.

واختتم معاليه كلمته بالشكر لصاحب السمو الملكي الأمير فهد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود للتسهيلات التي وجدها المركز في سبيل إقامة هذا اللقاء في منطقة تبوك، كما قدم شكره لما وجده من ترحيب الأهالي رجالاً ونساءً وشكر جميع المشاركين والمشاركات.

ثم بين عضو اللجنة التحضيرية الأستاذ الدكتور/ راشد بن حمد الكثيري أهمية التعليم في التنمية الشاملة ثم بين المحاور الأربعة التي ستتم مناقشتها، موضحاً أهم التساؤلات في كل محور.

تلا ذلك عرض فيلم توثيقي عن مسيرة الحوار وإنجازات مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، ثم ابتدأت المداخلات في المحور الأول.

## الجلسة الأولى:

المحور الأول: متطلبات النظام التعليمي بما في ذلك السياسات والأهداف والخطط والمباني والتقنيات والتجهيزات التعليمية، إضافة إلى مصادر التمويل وآلياته.

### ومن أبرز المداخلات والتوصيات:

- التعليم هو البنية الأساسية لكل القطاعات في المجتمع.
- ضرورة التخلص من المباني المستأجرة واستبدالها بمبانٍ مجهزة.
- مراجعة وضع المباني المدرسية القائمة للتأكد من مناسبتها.
- العناية بالتجهيزات الحديثة والتقنية في المدارس.
- أن تكون الأهداف والرؤى واضحة لإيجاد برامج تتناسب مع فئات المجتمع مع الأخذ في الحسبان الاختلاف بين القرى والمدن.
- الاستفادة من التقنيات الحديثة لمواكبة العصر.
- مراجعة سياسة وأهداف التعليم مع التأكيد على إمكانية تطبيقها وليس مجرد عموميات.
- إدخال اللغة الإنجليزية في بداية المرحلة الابتدائية.
- هناك مختبرات قديمة في المدارس تنقصها الكثير من التجهيزات والأدوات.
- هناك نقص في مراكز التعلم لأنه ليس هناك خطة لتأسيس مراكز التعلم في المدارس.
- مناهجنا تركز على المعرفة وتتجاهل البناء الفعلي والمنهجي والتي تتضمن منهجية الحوار والتفكير والإبداع كما تفتقد المنهجية التربوية.
- بناء خطة طويل الأجل وقصيرة الأجل للتعليم.
- التعاون مع المجتمع المحلي للمدرسة لتعزيز العملية التعليمية.

- الدولة تسعى لبناء الإنسان السعودي الفاعل في مجتمعه، ومن ثم فالتعليم مطالب بترجمة ذلك.
- هناك حاجة لبناء إستراتيجية للتعليم تقوم على الثوابت الدينية والتطور وسد الفجوة بين التعليم والحاجة في الوقت الحاضر، وصياغة أهداف تأخذ في الحسبان التطور في العالم.
- إلزام التعليم حتى سن الخامسة عشرة لأن إهمالها قد يؤدي إلى تشتت الأمية.
- استغلال التقنية الحديثة في العملية التعليمية.
- إيجاد معايير واضحة في ترقية المعلمين وتكليفهم بالمراكز.
- تفعيل المسألة والمحاسبة في وزارة التربية والتعليم من جهة حيادية.
- تنويع مصادر التمويل للمدارس وعدم الاعتماد على الدول كتأجير المباني أو الواجهات المدرسية.
- إعداد قاعدة بيانات تشمل جميع العاملين والطلاب للاستفادة منها.
- تفعيل إدارات التطوير في إدارة التعليم للتطوير الفعلي للتعليم.
- العمل على تعدد الوسائل والأساليب في العملية التعليمية.
- التأكيد على الوطنية في المناهج.
- تخصيص يوم دراسي لكل مدير منطقة للقاء مع منسوبيه لتقويم العملية التعليمية.
- المحافظة على الهوية الإسلامية وعدم الالتفات إلى الدعوات المنحرفة كالدعوة إلى الاختلاط في المراحل التعليمية الأولى.
- المباني المدرسية لا تتناسب الفئات الخاصة.
- هناك مبانٍ مدرسية جديدة غير مجهزة ومناسبة للفئات الخاصة.
- الاختبارات المدرسية تأخذ من الوقت والجهد الكثير مما يضر العملية التعليمية وأدى إلى سلوكيات خاطئة كالغش.
- نظامنا التعليمي تقليدي.

- إن رداءة التعليم يؤثر على المنتج التعليمي الذي ينتج الموظفين في مؤسساتنا.
- هناك حاجة لإعادة النظر في الامتحانات.
- كثرة المواد في المراحل الدراسية.
- الإنفاق على التعليم يفوق كل التصورات لكن التمويل للمدارس ضعيف.
- التركيز على دور التربية في المدارس قبل التعليم.
- التأكيد على التواصل بين المدرسة والمنزل والتفاعل بينهما.
- التعليم من المفترض أن يعد المتعلم المعتز بدينه والمطبق له والمتفتح للتطورات الحديثة واستخدامها.
- إعداد الطلاب تعليمياً ومهارياً ودينياً أساس في التعليم.
- الاهتمام بالمعامل والمختبرات والتقنية الحديثة في المدارس والوسائل المرئية والسمعية.
- إنشاء مجالس للتعليم.
- سياسة التعليم تؤكد توفير وظائف للخريجين كمعلمين من غير انتقاء للمناسب منهم.
- هناك حاجة لمراكز متخصصة لتقويم التعليم.
- هل هناك خطط إستراتيجية للتعليم واستراتيجية بديلة؟
- هل التعليم لدينا لديه استقلالية أم أنه يطبق تجارب من الشرق أو الغرب قد لا تناسبنا؟
- لم نحقق النجاح المأمول في التعليم من الناحية الكيفية.
- لابد من تحديد ملامح التعليم الأمثل الذي نواجه به العصر الحاضر.
- التركيز على مخرجات النظام التعليمي للإيفاء بمتطلبات التنمية.
- الرصد الدقيق لواقعنا التعليمي.
- التعليم يعد أمناً حقيقياً للوطن.
- تجب مراعاة الجوانب الصحية والأمنية والاجتماعية والتربوية في المباني المدرسية.

- ماذا نريد من التعليم، هل نطبق مصطلح التعليم أم التعلم؟
- أساليب التدريس غائبة عن التعليم فليس هناك تطبيق لها في الواقع.
- لا بد من عدم التركيز على تعليم الإنجليزية.
- في محاور اللقاء لا يوجد شيء عن الطالب بالرغم من أهميته في التعليم ومن هنا فلا بد من الاهتمام به.
- ليس هناك تكريم للمبدعين أو حوافز.
- تفعيل دور التوجيه والإرشاد في مدارس البنات والاهتمام به.
- هناك قصور في توفير متخصصين يهتمون بجانب الرعاية للطالبات.
- أخذ رأي مديري المدارس عند تصميم المبنى وكذلك رأي الدفاع المدني للتأكد من مطابقته للأنظمة والسلامة.
- هناك قلة في الأجهزة والأدوات التعليمية بالإضافة إلى عدم وجود صيانة للأجهزة المتوافرة.
- المناهج التعليمية تركز على الجانب النظري فقط.
- التعليم غير مؤهل للتعامل مع المعطيات العصرية.
- ما الفائدة التي حققتها المدرسة من الإنترنت؟
- تخصيص ميزانية لكل مدرسة لضمان سير الدراسة وتحقيقها لأهدافها.
- الاستفادة من جدران المدرسة في الشوارع الرئيسية للإعلانات.

## الجلسة الثانية:

### المحور الثاني: الممارسات والتطبيقات التعليمية، بما في ذلك أداء المعلم

(عضو هيئة التدريس) والمناهج وطرق التدريس والإدارة وأساليب التقويم.

#### ومن أبرز المداخلات والتوصيات:

- سياسة التعليم فيها أهداف لو تحققت لنافسنا كثيراً من الدول، والمشكلة في عدم وضع استراتيجيات لتحقيق هذه الأهداف.
- إيلاء البحث العلمي أهمية كبرى بإعداد المعلمين إعداداً متكاملًا من الطالب والمعلم.
- من أهداف التعليم تحقيق الصحة النفسية وكيف تتحقق الصحة النفسية في مبانٍ غير مؤهلة لذلك؟
- الدعوة إلى ظهور المدرسة العصرية بكل أبعادها.
- العناية بأبعاد أعمدة التعليم الأربعة: تعلم لتعرف، تعلم لتعقل، تعلم لتتعايش، تعلم لتكون.
- النهضة السكانية الكبرى لم تستطع سياسات التعليم مجاراتها؛ ولذلك لجأنا إلى الحلول الوقتية السريعة.
- هناك قصور جلي في منظومات العملية التعليمية، فالمنشآت والأداء والمعلومات (المنهج) هي أساس هذه المنظومات.
- يكشف الواقع قصور المنشآت التعليمية وعدم كفايتها.
- أتمنى زيادة مخصصات المباني النموذجية بحيث تلزم إدارات التعليم بذلك.
- الدعوة إلى تحسين أداء المعلم، لأن الشهادة بداية الطريق، والمعلم بحاجة إلى تقويمه ومتابعته بصفة مستمرة.
- العناية بوسائل التعليم الحديثة.
- العناية بالمكتبات المدرسية.

- تزويد الطلاب بمهارات المعلومات والمكتبات.
- تحويل بعض المناهج المكتوبة إلى مناهج إلكترونية.
- إعادة النظر في المناهج وتطويرها.
- تذليل العقبات عن المدارس الأهلية وترك الحرية لهم بإحضار المعلمين الأكفاء من أي دولة يراها.
- الاهتمام بإعداد الفرد للتفاعل مع الآخر في الفهم والعمل المشترك والتعاون مع الآخر تعاوناً مثمرًا ببناء.
- على المدرسة أن تقوم بعملية نقد للمذاهب والتيارات المختلفة للحفاظ على هوية الأمة.
- لا بد من إدراك أن التربية ليست قاصرة على المدرسة بل ثم مؤسسات أخرى، ولذلك لا بد من التنسيق مع الجهات المختلفة.
- إعادة صياغة الأهداف إلى معرفية وتطبيقية وفكرية بحيث ينتقل الطالب من طور الحفظ إلى التفكير والإبداع.
- العناية بوسائل التعليم وألا يوكل ذلك إلى المعلم فقط بل أن تكون المدارس مشتملة على برامج قوية في هذا الجانب.
- يجب التركيز في المراحل ما قبل الجامعية على المناهج المعنية بالسلوك والمهارات، مثل: تعليم الأخلاق، والتغذية، والتعامل مع الآخرين وهذا يدفع إلى تغيير أساليب التعليم.
- الدعوة إلى مراجعة قرار الضرب في المدارس فهو أسلوب ناجح.
- إعادة النظر في العمل بالمدارس الخاصة بالموهوبين والاهتمام بهذه النوعية.
- هناك طول في خدمة القيادات التربوية من إداريات ومشرفات والمقترح تفعيل القرار الخاص بتدوير العمل في هذه القيادات كل أربع سنوات.
- يجب الاهتمام بالجوانب الإنسانية في التعامل مع الطلاب، بالبشاشة ولين الجانب.
- التركيز على لغة التقنية وهي الإنجليزية.

- إعادة النظر في مناهجنا فمادة الأحياء يجب أن تكون حيوية، والرياضيات بدأت تتحول إلى مقرر للحفظ.
- العناية بكتاب للمصطلحات العلمية في الرياضيات وغيرها.
- العناية بنظام التقويم بوضع أهداف لهذا التقويم.
- الدعوة إلى التقويم بالنظر إلى التطبيق والممارسات العملية.
- الدعوة إلى علاقة تبادلية بين السوق والمؤسسة التربوية؛ لتكون المؤسسة التربوية ممولاً للسوق في التخصصات والكوادر.
- أهداف التعليم في جميع المراحل هناك هدف واضح وهو البعد الإسلامي وأرجو ألا ننسى هذا الهدف الرئيس خاصة فيما يتعلق بالدعوة.
- التأكيد على استثمار وسائل التقنية في التعليم.
- الاهتمام بخطط التعليم التي قفزت ببعض الدول إلى مصاف الدول المتقدمة وأركز على تجربة اليابان.
- تسهيل مهمة التدريب الميداني لرفع مستوى العاملين في المجالات التربوية.
- التركيز على طرق التدريس بإلغاء الطريقة التقليدية مع التركيز على الطرق الحديثة كالتعليم التعاوني.
- مراجعة طرق التقويم الحديث.
- الواقع مؤلم بالنسبة للمعلمين والمعلمات من جهة عدم مواكبة المستجدات مع وجود الإنقال الإداري على المعلمين والمعلمات.
- إعادة النظر في تكوين المعلمين مهارياً وتقنياً.
- العناية بالبرامج التدريبية.
- الدعوة إلى رخصة المعلم التي تجدد كل سنتين مع وضع اختبار كفايات واختبارات صحية.
- هناك تركيز على المعلومة، وعدم استخدام الطرق الحديثة لاكتسابها.
- المدارس المستأجرة ٤٠% من المباني في المملكة.

- التدريس رسالة وليست وظيفة وإعداد المعلم يحتاج إلى مراجعة الضوابط المتعلقة بقبول الطلاب في كليات المعلمين.
- إعادة تأهيل المعلمين على رأس العمل من خلال الدورات التدريبية والحوافز.
- أن تكون أساليب التقويم في الميدان على أحدث الأساليب مراعية النمو الشامل.
- صياغة خطط نموذجية.
- مراجعة شاملة لعملية ترقية المعلم بحسب السلم الوظيفي وربطها بالإنجازات حتى يشمل ذلك العلاوات.
- التركيز على الطالب في العملية التعليمية ليكون له دور فاعل في الاستكشاف والبحث عن المعلومة والتطبيق.
- تطوير برمجيات خاصة تحوي المقررات الدراسية محتوى تطبيقات شائعة وألعاب تربوية مرتبطة بالموضوع، مع تطويرها لتغطية جميع المقررات الدراسية مع نشرها عبر موقع الوزارة.
- هناك مناهج ثابتة مثل المناهج الدينية، ولكن هناك خلط في التعاطي مع هذه النصوص، فالمنهج سليم والخطأ في التعاطي مع النص.
- المناهج المشمولة فنحتاج إلى إعطاء الطالب المقدرة لكي يصل إلى المعلومة.
- الدعوة إلى الأساليب الجديدة في التقويم والتقييم.
- تقديم نماذج اختبارات إلكترونية للطلاب.
- النظر في قبول طلاب القسم الشرعي في أقسام الحاسب الآلي في الجامعات السعودية.
- هناك مدرسون اكتفوا بعرض المعلومة دون مراجعتها وإثراء المعلومات واعتماد لغة الحوار.
- الدعوة إلى استخدام صلاحيات الإدارة المدرسية في التعامل مع الطلاب خاصة في مجالات العقوبة.

- المعلم الذي نحتاج إليه هو المعلم صاحب الخبرات وقاعدته المعرفية كبيرة، وإمكاناته الفكرية عالية، مع معرفة المتغيرات وهذا يقتضي إعداداً متميزاً للمعلمين وتدريبهم.
- نحتاج إلى مناهج مسايرة للزمن تتسم بالمعرفة دون الاختزال.
- العناية بإعداد المعلمين والمعلمات وربط الإعداد بالمعرفة.
- أن يكون التحاق المعلم بالتعليم التحاقاً مؤقتاً مع تقييمه مع المدير والموجه ومن الطلاب ومن مجتمع الحي.
- إيجاد نص يوجب إبعاد المعلم في حالة عدم التطوير.
- يجب تكثيف التدريب للمعلمين وتنويع أساليبه.
- العناية بالحوافز للمعلمين عن طريق تكريمه اجتماعياً وإعلامياً ومالياً وتكريمه المبدعين.
- وضع الضوابط التي تفرض احترام الطالب له.
- لابد من مراجعة أساليب تقييم المعلمين.
- إيجاد حوافز لدعم الانتماء الوظيفي.
- إيجاد رخصة للتعليم.
- لا بد من إيجاد طرق جديدة لتقويم المعلمين، نظراً لأن الأساليب المستخدمة حالياً غير كافية.
- الدعوة إلى بناء الرغبة الذاتية في التعلم بأن لا تتوقف الرغبة في التعلم.
- العمل على مراعاة خصوصية المرأة عند بناء المناهج أو توحيدها.
- الاستفادة العلمية من نتائج البحوث والدراسات في الجامعات ومراكز البحوث المتعلقة بالمناهج.
- الخروج عن النمطية في أداء الدروس والعناية بالطرق الحديثة.
- أن يكون ترشيح القيادات التربوية وفق معايير واضحة لجميع منسوبي التعليم.
- الدعوة لمراجعة وضع إجازة الأمومة للمعلمات.
- هناك فجوة بين التعليم العام والتعليم الفني.

- التعليم الذي ننشده هو الذي يركز على الهوية مع الانفتاح على الآخر  
انفتاحاً منضبطاً.
- المعلمون مطالبون للأداء على وفق المقتضيات العالمية.
- المطلوب توظيف تفكيره أكثر من توظيف الذاكرة.
- الموضوعية غائبة في التقويم.

## الجلسة الثالثة:

**المحور الثالث:** الشراكة بين النظام التعليمي، والمجتمع وما تتضمنه من تطوير العلاقة بين المؤسسة التعليمية ومؤسسات المجتمع المختلفة (القطاع الخاص — الإعلام —....).

### ومن أبرز المداخلات والتوصيات:

- هناك علاقة وثيقة بين الإعلام والتعليم ولا بد من تنميتها وانسجامها وكسر الحواجز بينهما؛ مما يساعد في إيجاد أرضية مناسبة للإعلام والتربية.
- استخدام الإعلام خاصة الصحف وسيلة لنشر التعليم والثقافة.
- التواصل مع الكتاب والمتقنين من قبل المؤسسات التعليمية حتى لا تكون بمعزل من المجتمع.
- إيجاد أقسام خاصة للتنسيق في وزارة التربية والتعليم لتنشيط الشراكة بين التعليم والقطاع الخاص والقطاعات الأخرى.
- مشاركة جميع القطاعات في المجتمع لدعم مسيرة التعليم.
- وضع حوافز مادية ومعنوية للمعلمين.
- تشجيع النقاعد المبكر وإحلال الشباب في وظائف التعليم.
- تشجيع اللقاءات الصحفية مع المعلمات والطالبات لنقل واقع التعليم.
- الاهتمام بتدريب المعلمين أثناء دراستهم الجامعية.
- هناك مشكلة في المدارس وهو غياب المعلمين ومن المفيد تطبيق النظام العسكري في الإجازات والسفر خارج المملكة على المعلمين.
- بعض المدرسين يستخدمون ألفاظ غير مهذبة مع الطلاب.
- ما دور القطاع الخاص في بناء المدارس وتجهيز المختبرات والمعامل، وكذلك في المواصلات ودعم الطلاب من أسر فقيرة؟
- بعض الطلاب والطالبات قد يغيب عن الدراسة لأنهم لا يستطيعون إحضار الأدوات المطلوبة منهم.

- تفعيل مجالس الآباء والأمهات لمناقشة قضايا تُعنى بالطلاب كالقضايا الاجتماعية والنفسية.
- هل الإعلام سند للتعليم أم وسيلة للإثارة والسبق الصحفي؟
- لابد من التفريق بين الاستثمار البشري والاستثمار في القطاع الخاص فالتعليم هو من النوع الأول وبالتالي لابد من الاهتمام به.
- لماذا يكره طلابنا وطالباتنا المدارس؟ هذه مشكلة تتطلب التعامل معها.
- المعلم يحتاج إلى تأهيل وإلى الاهتمام بقضاياهم وعدم تحميله أكثر من طاقته.
- دمج التقنية بالتعليم.
- الشراكة بين التعليم والقطاعات الأخرى تقوم على الاستثمار وليس على الهبات والتبرعات.
- تفعيل الخصخصة في التعليم.
- فتح قنوات فضائية تساعد في عملية التعلم بدلاً من الاعتماد على دروس خصوصية.
- فتح أفق التعليم وإخراجه من دائرة الملل والتكرار.
- تبني سياسة الثواب والعقاب فهناك كثير من المعلمين مقصرون ولا يتخذ بحقهم إجراءات.
- التعليم عليه مواجهة الوقت الحاضر من ظواهر العولمة وثورة الاتصالات والتقنيات والتعامل معها.
- الدولة ليس بمقدورها على القيام بإشباع احتياجات المجتمع مما يتطلب الشراكة.
- تعميق المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.
- الشراكة بين المؤسسات التعليمية نفسها وبينها وبين المؤسسات المجتمعية الأخرى.
- هناك إهمال للجانب التطبيقي على سبيل المثال مادة الوطنية لابد من تفعيلها بأنشطة لتطبيق ما يدرسه الطالب في هذه المادة.

- استخدام تقنية المراقبة في التعليم.
- التأخر في بناء المدارس الحكومية حيث يستغرق سنوات.
- الإدارة المدرسية تشغل بأعمال ليس في صلب العملية التعليمية من تنظيم ملفات ونحو ذلك.
- دعوة القطاع الخاص للمساهمة في البحث العلمي وتبني الطلاب المميزين ومنحهم دورات وتأهيلهم.
- إنشاء قناة تعليمية تتبع وزارة التربية والتعليم تهتم بالتعلم والتنشئة الاجتماعية للطلاب وتخصيص ساعة أثناء الدوام لمتابعتها من قبل الطلاب.
- تشكيل فريق من جهة حيادية لتقويم التعليم والمدارس.
- من مهام التعليم إعداد الفرد لمواجهة الحياة لكن مدارسنا تفتقد ذلك ولا تعد الطلاب للحياة.
- الطلاب يخرجون من التعليم وكثير منهم قاصر عن التعامل مع الحياة فالمدارس تحتاج إلى تغيير في الأساليب وطرق إعداد الطالب.
- هناك حاجة إلى إعادة النظر في المدرسة ودورها فهناك مؤسسات أخرى في المجتمع أصبحت تشارك المدرسة في تربية الطلاب.
- أهمية تغيير أسلوب إعداد المعلمين.
- تبني القطاع الخاص للمناسبات التعليمية ومنح الجوائز للطلاب المميزين.
- تشجيع الطلاب على الالتحاق بجمعيات تحفيظ القرآن.
- الاهتمام بسرعة نقل المعلومات والانترنت وخبرات وتجارب الدول الأخرى للارتقاء بالتعليم.
- هناك بعض التخصصات يندر فيها السعوديون، وتخصصات أخرى فيها المتخرجون كثيرون ومن هنا فإن هناك حاجة للمواعدة بين الخريجين واحتياجات المجتمع.
- واقع التعليم فيه مشكلة مالية وإدارية، فهناك احتياج إلى موظفين إداريين لكنها تشغل بمعلمين وذلك لأن وزارة المالية لا توفر الوظائف.

- الاستفادة من المدارس خارج أوقات الدوام الرسمي والإجازات لجميع فئات المجتمع لتعزيز مكانتها في المجتمع.
- هناك حاجة للتواصل مع المسؤولين عن التعليم مع رجال الأعمال للتعاون فيما يحقق المصلحة العامة وتحديد احتياجات القطاع الخاص من التخصصات للأخذ بها في التعليم.
- التركيز في وزارة التربية والتعليم على التعليم فقط.
- ليس هناك علاقة منظمة بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الثقافية الأخرى.
- الإعلام أهمل المرأة المنتجة سواء كانت ربة بيت أو عاملة، بل يركز على نماذج لا تعكس المرأة السعودية.
- هناك سلبيات عدة في المجتمع لكن المؤسسات التعليمية ليس لها دور فيها، مثل الكتابة على جدران المدارس.
- لا يمكن تحقيق أهداف التعليم من خلال العزلة التي تمارسها المدرسة عن المجتمع الخارجي.
- يجب على المدارس أن تتدمج مع المجتمع الخارجي فهي عنصر من عناصره والعلاقة بينهما علاقة تكاملية.
- إن المشاركة المجتمعية تعين في تكوين طلاب فاعلين ومندمجين مع مجتمعهم.
- الاستعانة بالقطاع الخاص في تأهيل الطلاب المتأخرين دراسياً.
- الاستفادة من المدارس ونشر الوعي بين الأسر.
- إشراك المجتمع الخارجي في تقويم المدرسة وأدائها.
- القطاع الخاص عليه مسؤولية في تأهيل الطلاب مهنيًا من خلال الورش التابعة للقطاع الخاص.
- التعاون بين المؤسسة التعليمية والمؤسسات الأخرى لربط المعرفة بالممارسة مثل زيارات الطلاب للمصانع والمستشفيات.
- الوجه الاجتماعي للمدرسة غائب.

- إغفاء الوصاية من قبل وزارة التربية والتعليم على المدارس الخاصة والتي فيها قيود لا تمت للعملية التعليمية بصلة.
- هناك إشكالية في اعتماد الشهادات الصادرة من مؤسسات التعليم والتدريب الخاصة فهناك مؤسسات تخرج الطلاب لكن لا تعتمد من وزارة الخدمة المدنية.
- فتح المجال التطوعي المقنن لأولياء الأمور والأمهات ليكون لهم دور في مساندة المدرسة.

## الجلسة الرابعة:

**المحور الرابع:** نواتج النظام التعليمي وما يتضمنه ذلك من تقويم مستوى الخريجين في ضوء الأهداف العامة للتعليم، ومعايير الجودة ومتطلبات التنمية الشاملة.

### ومن أبرز المداخلات والتوصيات:

- إسهام المستثمرين ورجال الأعمال في إنشاء المدارس بما تشمله من مرافق متميزة.
- صيانة المدارس وعدم الاكتفاء ببنائها.
- العمل على إيجاد آلية لقياس معلومات الطالب.
- المطلوب قياس قدرات الطالب وليس معلوماته فقط.
- الهدف الأساسي هو الاستفادة من الخريج لكن المشكلة أن التقويم يتعلق بالحفظ لا على القدرات وهذا خطأ واضح.
- العملية التربوية تحتاج إلى تخطيط وعناية بالمرحلة، فالتخطيط مهم جداً.
- هناك قرارات عاجلة وتجارب سريعة ليست قائمة على تخطيط ودراسات.
- الخلل يكمن في الطرق والأساليب التقليدية وليس في المقررات الموجودة لدينا.
- أهمية إيصال المعلومات إلى الأذهان ولو من غير المقررات.
- الحاجة إلى دعوة المعلمين لاستخدام الوسائل التربوية الناجحة وتدريبهم على ذلك.
- اختبار القدرات كشف أن هناك نقصاً في أساليبنا التعليمية.
- عدد المدارس لا يتناسب مع أعداد الطلاب فلماذا لا يستفاد من التعداد السكاني لوضع خطط لفتح المدارس.
- هناك ضعف في الدافعية للتعليم.

- هناك تقصير من بعض أولياء الأمور في دفع أبنائهم للتعليم.
- هناك حشو وزيادة في بعض المراحل ولذلك أدعو للتخصص الدراسي في المدارس الثانوية.
- الجامعات لا تسلح الشباب على المهارات العملية.
- مخرجات التعليم لا تتناسب مع الحاجات التنموية.
- تكثيف ساعات التدريب في الجامعات.
- إلزام المعلمين بالتدريب المستمر.
- التنسيق بين الجهات المختصة لوضع خطة لمخرجات التعليم وتناسبها مع حاجات التنمية.
- هل وزارة التربية والتعليم هي المسؤولة عن إخراج الطلاب إلى سوق العمل؟
- الوزارة مسؤولة عن التعليم العام لا المتخصص.
- على الوزارة العناية بالمهارات التي تجعل الطالب قادراً على تحمل المسؤولين وترسخ فيه القيم، وهنا لابد أن تراجع الوزارة ومدى تحقيقها ذلك.
- بعض مؤسسات التعليم لم تطبق سياسات التعليم على الوجه الصحيح.
- كيف تكون المخرجات جيدة إذا كان المعلمون يحتاجون إلى تأهيل.
- هناك نقص حاد في التجهيزات.
- هناك قبول للآلاف من الطالبات أو الطلاب مع عدم وجود مقاعد لهم فهناك للأسف تركيز على الكم على حساب الكيف في التعليم الجامعي.
- هناك نقص حاد في الكوادر السعودية المؤهلة للتدريس في الجامعات السعودية.
- هناك نقص للكوادر الإدارية فالمعلمون وأساتذة الجامعات يشغلون بمهام وأعمال إدارية.
- لابد من تنمية الاستعداد للتعلم ابتداء من التربية في مراحل الطفولة المبكرة.

- أن يعي المعلم والمتعلم أن التعلم مستمر مدى الحياة.
- الدعوة إلى تخفيض نصاب المعلم والمعلمة.
- عقد الدورات التدريبية للمعلمين.
- تقليل كثافة المدرسين والمدارس.
- الدعوة لتبصير الطالب في الثانوية لاختيار التخصص المناسب ووضع البرامج التي تقوم بذلك.
- لابد من استخدام الطريقة الحوارية وحل المشكلات.
- لابد من العناية بالقيم الأخلاقية.
- أن توضع خطط للتعليم تربط بين التعليم والتطبيق ودمج الدراسات الأكاديمية مع الدراسات المهنية.
- تفعيل عملية تقويم التجارب والبرامج والتدريب الذي تقوم به الوزارة والإدارات التعليمية بشكل مستمر وموضوعي، وإعادة صياغة الأهداف والخطط والأنشطة بناء على هذه النتائج ووفقاً للأهداف المطلوبة.
- الحكم على نتائج التدريب وفقاً للنوعية والأثر بدلاً من الكم، فالآن يقاس فاعلية التدريب بعدد الدورات وعدد المتدربين، والحقيقة أن ذلك لا يمثل المقياس الحقيقي للحكم على التدريب، وإنما يتم ذلك بمعرفة أثره على المتدربين بعد عودتهم إلى أعمالهم، والعمل على توفير الكوادر المتخصصة في تقويم التدريب وأثره.
- تفعيل نظام قياس الكفايات لجميع المراحل – ولو على شكل عينات – وخاصة في المرحلة الابتدائية والمتوسطة لقياس مدى تحقق أهداف هذه المراحل.
- عمل اختبارات كل خمس سنوات للمعلمين والمديرين والمشرفين لغرض تحديد مستوياتهم وتزويدهم بما يحتاجون إليه من تدريب وتطوير.
- في ظل عصر العولمة والتجارة العالمية ينتظر من التعليم أن يضع بين عينيه أن يعد خريجاً بمواصفات عالمية، يستطيع المنافسة، ويتجاوز الاحتياجات المحلية إلى الوفاء بالاحتياجات العالمية التي تتطلبها المرحلة

- القادمة وخاصة فيما يتعلق بإعداد الكوادر في التخصصات المساندة ووضع معايير التقويم للنواتج التعليمي على هذا الأساس.
- العمل على إيجاد مسارات للتعليم الثانوي تخدم احتياجاتنا المستقبلية، ويتم توزيع الطلاب عليها وفقاً لإمكاناتهم وقدراتهم وميولهم، وهذا يتطلب وجود مقاييس مقننة على البيئة السعودية في هذه المرحلة، يحدد من خلالها ملاءمة كل طالب للمسار الذي يناسب قدراته واتجاهاته وميوله.
  - إعادة تقييم تخصصات المعاهد الفنية وكليات التقنية كل فترة ومدى ملاءمتها مع متطلبات سوق العمل المستقبلية.
  - أن يهتم رجال التربية والتعليم بدراسة تأثير القنوات الفضائية على الطلاب خاصة وأن نتائجها تنذر بخطر، وسبل تحصين طلابنا من آثارها، فهي مهمتنا ورسالتنا. ونتمنى أن يراعى ذلك خلال إعداد المناهج.